ظاهرة عمالة الأطفال بين القانون والواقع الاجتماعى

إعداد

مي عاصم رزق الهلالي

أ.د محمد سعيد فرح

أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب _ جامعة طنطا

أ.د محمد ياسر الخواجة

أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب _ جامعة طنطا

المستخلص:

تعد ظاهرة عمالة الأطفال من أخطر الظواهر التي يعاني منها العالم بأسره، فهي تمثل خطورة كبيرة على الأطفال وعلى مجتمعاتهم على حد سواء، فالأطفال لايزالون فى طور النمو الجسماني والذهني، وتختلف بنيتهم وقدرتهم على التحمل عن بنية وقدرة الكبار، إلا أن الفقر يدفع الآباء إلى الرغبة في استغلال أبنائهم مبكرا (مكتب العمل العربي ١٩٩٤)، مما يعرض هؤلاء الأطفال للحرمان من حقوقهم التي يتمتع بها الأطفال من نفس أعمارهم، والتي كفلتها لهم جميع التشريعات السماوية والإنسانية(انتصار مغاورى ٢٠١٨).، في هذا السياق فقد كان هناك اهتمام عالمي بظاهرة عمالة الأطفال وتم إبرام الاتفاقيات العالمية الخاصة بها، وتم سن القوانين والتشريعات التى تنظمها.، وقد كفلت الدولة المصرية للأطفال حقوقهم وسنت لهم تشريعات وقوانين من شأنها أن توفر لهم الحماية من الخطر ومن العمل في ظروف تضر بصحتهم، كما التزمت بالعديد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية حقوق الطفل العامل، ورغم ذلك فهناك تزايد مطرد لأعداد الأطفال العاملين تحت السن الذي يسمح بها القانون (رانيا فاروق٢٠١٥، ص٥).

ومن خلال الدراسة النظرية والدراسة الميدانية ودراسة حالة الأطفال العاملين، فقد اجابت الدراسة على تساؤلها الرئيسي بالإيجاب فقد توصلت الدراسة إلى أن هناك فجوة بين القانون والواقع الاجتماعي لعمالة الأطفال، فقانون حماية الطفل لا يُطبق ولا يَحصل الطفل علي الحماية التي كفلها له القانون، فالأطفال العاملين يمارسون العمل في غياب تام للقانون والرقابة القانونية ودون أدنى معايير لتطبيق قواعد حماية الطفل، سواء حمايته من العمل دون السن القانوني أو حمايته من المخاطر التي يتعرض لها أثناء العمل، فقد اجاب هذا الجزء عن المسافة بين القوانين والتشريعات المعنية بحقوق الطفل العامل كمثال يحتذى به لحماية الطفل وتحقيق فرص الحياة وحقه فى التعليم والأمن وإشباع حاجاته وبين الواقع الذى يؤدى إلى رفض هذا المثال والانحراف عنه .

حبت يتعرض الأطفال العاملين للاستغلال من قبل أسرهم في المقام الأول ومن قبل أصحاب الأعمال في غياب تام للقانون.

الكلمات الافتتاحية: عمالة الأطفال ، القانون ، الواقع الاجتماعي.

مقدمة الدراسة:

يرتبط تفاقم وجود ظاهرة عمالة الأطفال بدرجة تقدم المجتمع وتخلفه، وتبدو أكثر انتشارا في دول العالم الثالث على وجه الخصوص، كما تظهر وتختفي باختفاء المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وترتبط أيضا بمدى احترام المجتمع للتشريعات والقوانين المنظمة له(سوسن شاكر عبد المجيد،٢٠١٢، ص ٢).

فعمل الأطفال ينشأ في المجتمعات الضعيفة التي تعاني من الفقر والبطالة وهشاشة البنية التحتية والنقص في التعليم والحماية الاجتماعية(منظمة العمل الدولية، ٢٠١٩، ص ١٨).، **ولا يزال** عدد كبير من الأطفال في العالم محاصرين في عمالة الأطفال، مما يضر بمستقبلهم وبمجتمعهم.، وتنتشر ظاهرة عمالة الأطفال على نطاق واسع في مصر، وترجع أسباب تلك الظاهرة في أغلب الأحيان إلى الفقر والأمية وتدهور الأمن الغذائى ونقص الوعي والقصور في طبيق التشريعات ذات الصلة (UNICEF,& ILO :2021).

ولقد عرضت التقديرات العالمية لعام ٢٠١٦ أنه لا تزال عمالة الأطفال مستوطنة ويتطلب القضاء عليها إصلاحًا اقتصاديًا واجتماعيًا بالإضافة إلى التعاون النشط بين الحكومات ومنظمات العمال وأصحاب العمل والشركات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني ككل، استجابة لتحديات التنمية المستمرة والناشئة (International Labour Office. 2017).

اولا: إشكالية الدراسة :

إن تشغيل الأطفال يعد نفيا واستلابا مبكرين لحقوق الطفل والاتفاقيات والتشريعات التى تكفل له حقوقه، وهو يعنى ثانيا تفريط في اعداد رأس المال البشرى اعدادا أكثر تفاعلا مع المتغيرات المعرفية والتقنية التى تفرضها العولمة على من يريد أن ينتج ميزات تنافسية، كما أنه يحرم الطفل العامل من أبسط حقوق الطفولة مثل حق اللعب والنمو في بيئة صحية وحقه في التعليم(فريدة النقاش ، ٢٠٠٥، ص ٨٠).

وحيث أن الأطفال فئة لا تستطيع أن تطالب بحقوقها فقد اهتمت الباحثة بتلك الفئة التي تمثل المستقبل، فأخذت بدراسة ظاهرة يعانى منها حوالى مليون و ٨٠٠ الف طفل مصري يعملون وفق ظروف غير ملائمة، لا يحصلون فيها على حقوقهم التي كفلها لهم القانون (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١١).

وقد كفلت الدولة للأطفال حقوقهم وسنت لهم تشريعات وقوانين من شأنها أن توفر لهم الحماية من الخطر ومن العمل في ظروف تضر بصحتهم، كما التزمت بالعديد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية حقوق الطفل العامل.

تتمثل مشكلة الدراسة فى وجود فجوة وتناقض بين التشريعات والقوانين التى تكفل حقوق الطفل العامل، وبين حصول هذا الطفل على هذه الحقوق على أرض الواقع، مما يمثل انحرافا واضحا عن المعايير.

فكيف أن عمالة الأطفال تقدم انتهاكا للقوانين التى شرعت لحماية الأطفال، فتلك القوانين تصاغ باعتبارها نمطا مثاليا يجسد حقوق الطفل ويكفل حمايته، ولكن الواقع والظروف الاجتماعية تقتل براءة الأطفال وتنحرف عن المعايير وتدنس هذا النمط المثالى.

ثانيا: أهمية الدراسة الراهنة :

أ-الأهمية النظرية:

تتجلى أهمية الدراسة فى إضافة إسها علمى لفرع من أهم فروع علم الاجتماع ، حيث تنتمى هذه الدراسة إلى افرع متعددة مثل علم اجتماع الطفل – وعلم الاجتماع القانونى، فتتناول الدراسة ظاهرة عمالة الأطفال بين القانون والواقع المثالى والذى يعكس الفجوة بين القوانين والتشريعات التة وضعت لحماية الطفل العامل وبين الواقع الذى يعيشه هذا الطفل .

كما أن هذه الدراسة دراسة حديثة تناولت ظاهرة عمالة الأطفال من جانب قانونى وهناك قلة الأبحاث والدراسات الحديثة التى تناولت التشريعات الخاصة بعمالة الأطفال وتمكين الأطفال من حقوقهم، وذلك كان أدعى إلى ضرورة إجراء مثل هذه الدراسة.

ب-الأهمية التطبيقية:

تساعد هذه الدراسة الجهات المعنية بحقوق الطفل وواضعى التشريعات فى تعديل التشريعات الخاصة بحماية الطفل العامل لتتوافق مع الواقع الاجتماعى حتى تكون قابلة للتطبيق الفعلى ومن ثم تحقق الغرض الذى وضعت من أجله، حيث ان الدراسة تلقى الضوء على الواقع الاجتماعى للطفل العامل وكيف أن التشريعات والقوانين المعنية بحمايته فى الوقت الراهن تعد حبر على ورق ولم تطبق .

ثالثا: أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على المسافة بين القوانين والتشريعات المعنية بحقوق الطفل العامل كمثال يحتذى به لحماية الطفل وتحقيق فرص الحياة وحقه فى التعليم والأمن وإشباع حاجاته وبين الواقع الذى يؤدى إلى رفض هذا المثال والانحراف عنه .، وينبثق من هذا التساؤل الرئيسى مجموعة من التساؤلات الفرعية وهى كما يلى :

١- ما أسباب عمالة الأطفال؟

٢-ما الخصائص الاجتماعية للطفل العامل ؟

٣-ما وضع الطفل فى بيئة العمل ؟

٤-ما تأثير عمل الأطفال على الطفل العامل؟

٥-ما حقوق الطفل العامل ؟

٦-ما مدى حصول الطفل العامل على حقوقه ؟

رابعا: المفاهيم الأساسية للدراسة:

اشكالية المفهوم :

تعبر الصياغة الموضوعية للمفهوم فى اطار التوافق بين الجانب النظرى والواقع الاجتماعى لصياغة ما يسمى بالتعريفالإجرائى فى ضوء التشريح الاجتماعى للمفهوم لذلك لجأت الباحثة إلى المفاهيم الرئيسية الموجودة فى عنوان الدراسة.

١-مفهوم عمالة الاطفال

تظل عمالة الأطفال مشكلة مستمرة في العالم اليوم.، إنها ظاهرة معقدة حيث لا يمكن اعتبار جميع الأعمال التي يقوم بها الأطفال عمالة أطفال، حيث يجب التمييز بين عمل الأطفال من ناحية، وأنشطة الأطفال التي تعتبر جزءًا من عملية التنشئة الاجتماعية الطبيعية، من ناحية أخرى، أما الأطفال العاملون هم أولئك الذين يدخلون سوق العمل، أو أولئك الذين يقومون بالكثير من العمل والكثير من الواجبات في سن مبكرة جدًا، وبالتالي لا يتم تعريف عمالة الأطفال بالنشاط نفسه ولكن من خلال تأثير النشاط على الطفل(ILOSTAT,Indicator description: 2015).

وذهب بعض الباحثين إلى تعريف عمالة الأطفال بأنها العمل الذي يمارسه الأطفال والذي يؤثر على صحتهم البدنية والذهنية، ويحرمهم من التعليم، وقد يفصلهم عن عائلاتهم و يلحق ضررا دائما بهم(علا مصطفى ، ١٩٩٩، ص ٢٧٧).

وقد تطرقت الاتفاقيات الدولية إلى مفهوم أسوأ أشكال عمل الأطفال والذى يشمل الفئات المنصوص عليها في المادة ٣ من اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢، وهي تنطوي على جميع أشكال الرق أو الممارسات الشبيهة بالرق ، مثل بيع الأطفال والاتجار بهم، والتجنيد القسري أو الإجباري للأطفال لاستخدامهم في النزاعات المسلحة، واستخدام طفل أو تشغيله أو عرضه لأغراض الدعارة أو إنتاج مواد إباحية أو أداء عروض إباحية، واستخدام طفل أو تشغيله أو عرضه من أجل أنشطة غير مشروعة، ولا سيما لإنتاج المخدرات والاتجار بها على النحو المحدد في المعاهدات الدولية ذات الصلة، والعمل الذي يحتمل أن يضر بصحة الأطفال أو سلامتهم أو أخلاقهم (ILOSTAT,Indicator description 2015).

التعريف الإجرائى لعمالة الأطفال:

انطلاقا من التعريفات السابقة فقد توصلت الباحثة إلى تعريف إجرائى لعمالة الأطفال كما يلى:

" هى ظاهرة اجتماعية لها أبعاد اجتماعية واقتصادية وتعليمية وبيئية وثقافية تتمثل فى دفع الأسر الفقيرة أطفالها إلى سوق العمل في سن مبكرة مما يحرمهم من الإنتظام فى الدراسة والتسرب من التعليم، ويحرمهم من ممارسة حياتهم الطبيعية وإشباع حاجاتهم كأطفال، ويحرمهم من الحماية التى كفلها لهم القانون، ويعرضهم للعديد من المخاطر ، ويضر بصحتهم الجسدية والنفسية ويضر بأخلاقهم فى أحيان كثيرة ".

٢- مفهوم القانون

القانون يعنى فى اللغة "مقياس كل شيء وطريقه، وكلمة قانون مفرد قوانين وتعنى الأصول ، ولفظ القانون يفيد النظام ، والمقصود به تكرار أمر معين على وتيرة واحدة بحيث يعتبر خاضعا

لنظام ثابت، وبهذا المعنى أطلق لفظ القانون على النظم التى تحكم الظواهر الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية .الخ"، والقانون بالمعنى العام هو "مجموعة من القواعد الملزمة التى تنظم علاقات الأفراد فى المجتمع، أو هو النظام الذى تجرى وفقا له علاقات الأشخاص فى المجتمع ، وهو مجموعة القواعد التى تجعل هذه العلاقات تسير على منوال واحد وطبقا لنظام ثابت"(أحمد محمد الرفاعى، ، ٢٠٠٧، ص٦).

التعريف الاجرائي

تعتبر الظاهرة القانونية ظاهرة معقدة، تشتمل على عناصر مختلفة، بعضها واقعى والبعض الأخر مثالي ، وتتميز بخصائص متعددة، بعضها رسمى والبعض الأخر غير رسمي. وقد ترتب على ذلك أن أولائك العلماء الذين حاولوا وضع تعريف للقانون، كانوا دائما ينتقون خاصية من خصائص القانون، أو عنصرا من عناصره ويجعلونه أساسا لتعريفهم، ولذلك تعددت تعريفات القانون بتعدد المنظورات إليه.، وفى هذا الصدد إعتمد عدد من العلماء فى تعريفهم للقانون على تلك الصفة الملزمة للمعايير القانونية، بوصفها قواعد تفرضها الدولة وتقوم بتنفيذها عن طريق استخدام القوة (سامية محمد جابر، ٢٠٠٢، ص ٣١٩)

خامسا:الاطار النظرى للدراسة:

استندت الدراسة إلى نظرية النمط المثالى عند ماكس فيبر، فيرى فيبر إلى أن دراسة الفعل الاجتماعى يتطلب وجود أداة منهجية أطلق عليها النموذج المثالى أو الخالص Ideal or Pure Type ولقد ظهر هذا الاصطلاح فقط فى كتابه الاقتصاد والمجتمع.، والنموذج المثالي هو في حقيقة الأمر بناء وتشييد عقلي يتشكل من خلال ظهور أو وضوح سمة أو أكثر أو وجهات نظر يمكن ملاحظتها في الواقع.، والنموذج الذي يتشكل على هذا النحو يطلق عليه مثالي لأنه يتحقق كفكرة، ويقول فيبر أنه من النادر بل من المستحيل أن تجد في الحياة الواقعية ظواهر تنطبق تماما على النموذج الذى شيد بطريقة عقلية خالصة، والنموذج المثالي ليس فرضا، إنه أداة أو وسيلة لتحليل الأحداث التاريخية الملموسة والمواقف ، وهذا التحليل يتطلب بدوره أن تكون المفاهيم محددة بدقة، وواضحة إلى أبعد الحدود لكي تستطيع مواجهة النماذج المثالية ،إذن فالنموذج المثالي مفهوم محدد نقارن به المواقف الواقعية في الحياة والأفعال التي ندرسها .، ويذهب فيبر إلى أن دراسة الواقع الملموس على هذا النحو تمكننا من الحصول على علاقات سببية بين عناصر النموذج المثالي(نيقولا تيماشيف، ١٩٨٠، ص ٢٦٧).

وتعد استراتيجيه فيبر لبناء الأنماط المثالية قاعدة هامة من قواعد التحليل الأكثر رسوخا حتى الأن في علم الاجتماع.، ويري فيبر أن النمط المثالي يمثل نسق تصنيف لتحليل الصورة الأساسية للظواهر الاجتماعية، ومن ثم فالأنماط المثالية تجريد من الحقيقة التجريبية(جوناثان تيرنر، ٢٠٠٥، ص ٤٢) ، وهي عبارة عن نموذج تركيبي يستخدم كمقياس يمكن تقييم الحالات الواقعية بناء عليه(مصطفى خلف عبد الجواد، ٢٠٠٢ ، ص ٢٢٩).، وهدفها إلقاء الضوء على صورة عامة ومحددة لعمليات وأبنية متماثلة، وعلاوة على ذلك يمكن أن تستخدم هذه الأنماط المثالية لإجراء المقارنة والمقابلة بغية إظهار الفروق بين أحداث تجريبية في بيئات مختلفة، بتقديم معيار تحليل عام .، إذ أننا لو لاحظنا أشكال الانحراف عن النمط المثالي في موقفين

تجريبيين واقعيين أو اكثر يمكن إجراء المقارنة بين هذين الموقفين وفهمهم فهما افضل(جوناثان تيرنر، ٢٠٠٥، ص ٤٢).، وقد قال فيبر أننا لا يجب أن نهمل الحقيقة أو الواقع ولكن يجب توضيحها فى حساباتنا للعالم والتعامل معه، فيجب أن نصنف ونشرح الواقع من خلال إلقاء الضوء وتأكيد وجهات نظرنا إلى الحد الذى يجعلنا نبالغ فى حقيقة العالم الخارجى من خلال تكوين نماذج مثالية للحقيقة الواقعية(فيليب جونز٢٠١٠، ص ٣١).

وقدم فيبر بناءات عقلية مثل النماذج المثالية، تستطيع أن تفسر الوجود الواقعي وتصفه، والوحدة الأساسية للبحث السوسيولوجي عند فيبر هي "الفعل الاجتماعي النموذجي" أو "الفرد"، والذي أطلق عليه الوحدة الأساسية للمجتمع، وقد أوضح فيبر كيف أننا نستطيع أن نحقق الكثير باستخدام فكرة النموذج المثالي في العلوم الاجتماعية (نيقولا تيماشيف،١٩٨٠، صص٢٧٤-٢٧٦).

وقد اعتمدة الدراسة على نظرية النمط المثالى، واتخذت قانون الطفل المصرى كنمط مثالى وقامت بالمقارنه بينه وبين الواقع الاجتماعى لعمالة الأطفال.

سادسا: التراث البحثى للدراسة " الدراسات السابقة"

إن الدراسات السابقة عبارة عن تجميع للمراجع المنشورة وغير المنشورة من المصادر الثانوية للبيانات في المجال المحدد الذي يهم الباحث، ويكون الهدف منها التأكد من عدم إغفال الباحث لأي متغير مرتبط بالمشكلة موضوع البحث.، كما أنها تجعل البحث مهما وجوهريا أمام المسؤولين عند تقييمه، وتقنعهم بأن الباحث على دراية بنطاق المشكلة والبحث.

وسوف تعرض الباحثه بعض الدراسات التي لها علاقه بموضوع البحث فيما يلي :

الدراسة الأولى: وعنوانها الأطفال العاملون في الحضر دراسة استطلاعية في مدينة السويس ١٩٩٩ -دراسه المركز القومي للبحوث الاجتماعيه والجنائيه- اشراف على مصطفى وعزه كريم وهبه النيال.

موضوع الدراسة

تناولت هذه الدراسة رصد ظاهرة عمالة الأطفال بحي الأربعين بمدينة السويس للتعرف على الظروف والأوضاع التى تحيط بالأطفال العاملين وأسرهم، وأيضا احتياجات صاحب العمل، حتى يتسنى بعد ذلك تحديد الخدمات المطلوبه للطفل وأسرته، و تعويض الطفل عن بعض المعاناة التي يتعرض لها أثناء العمل في هذه المرحلة العمرية الصغيرة .

الهدف من الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على الرغبات والاحتياجات الفعلية للطفل وأسرته وذلك قبل البدء في إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية مركز لرعاية الأطفال العاملين بمدينة السويس، ومن ثم توفير أكبر قدر من الدعائم الأساسية التي تؤدي إلى نجاح واستمرار المشروع وجذب الأطفال العاملين للاشتراك فيه.

عينه الدراسة

شملت عينة الدراسة عينة من المنشآت التي يعمل بها أطفال وعددهم ٢٥ مفردة، كما شملت عينة من الأطفال العاملين ذكورا وإناثا أقل من ١٥ سنة و يعملون في مجالات خدمية وصناعية

مختلفة في حي الأربعين و عددهم مائة طفل، كما شملت عينة من الأمهات لعينه من الأطفال العاملين الذين وقع عليهم الإختيار في إجراء الدراسة

نوع الدراسة:

هي دراسة استطلاعية عن ظاهرة عمالة الأطفال في محافظة السويس، وقد استخدم فيها أيضا الأسلوب الأنثروبولوجي.

أدوات الدراسة:

تم استخدام الأدوات التالية في جمع البيانات (الملاحظة- المقابلة المقننه- المقابلات الحرة- الوثائق و السجلات)

المنهج المستخدم:استخدمت الدراسة المنهج التجريبي.

أوجه الشبه والاختلاف بين هذه الدراسة السابقة والدراسة الراهنة

اولا: أوجه الشبه :

أن كلتا الدراستان يتناولان عمالة الأطفال، والطفل العامل بالدراسة والتحليل.

ثانيا: أوجه الاختلاف:

١-الدراسة السابقة اهتمت بالأوضاع التي تحيط بالطفل العامل، وتحديد الاحتياجات الفعلية واحتياجات أسرته، بهدف إمداد مركز الرعاية للأطفال العاملين بمدينه السويس بالمعلومات الكافية عن احتياجات الأطفال، ومن ثم توفير تلك الاحتياجات لهم.، أما الدراسة الراهنة اهتمت بدراسة الحماية التشريعية للطفل العامل ومدى حصول هذا الطفل على الرعاية و على حقوقه التي كفلها له القانون.

٢-الدراسات السابقه تناول ظاهرة عمالة الأطفال بحي الأربعين بمدينة السويس، بينما الدراسة الراهنة تناولت الظاهرة في محافظة الغربية.

٣-هدفت الدراسة السابقة إلى تقديم أكبر قدرر من الدعائم الأساسية التي تؤدي إلى نجاح واستمرار مشروع مركز رعايه الأطفال العاملين بمدينة السويس) لكي ينجح هذا المشروع، أما الدراسة الراهنة فهدفت إلى تقديم صورة واضحة عن الوضع الحقيقي والواقعي للحماية التي يحصل عليها الطفل العامل .

٤- الدراسه الثانيه وعنوانها عمالة الاطفال في مصر ١٩٩٠ دراسه عادل عازر وناهد رامزي.

موضوع الدراسة

تناول هذه الدراسة ظاهرة عمالة الأطفال في مصر من خلال تناول جميع أبعدها بالتحليل والدراسة، فتناولت البعد القانوني والاجتماعي والاقتصادي والنفسي وكذلك البعد الصحي.

اهداف الدراسة:

اتجهت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- وضع تصور للمشكلة من خلال المسوح والدراسات السابقة، بهدف تقييم مخاطرها وإعطائها وزنها الحقيقي بلا مبالغة في أثارها أو تهوين من شأنها.

٢- دراسة واقع الظاهرة من خلال النشريعات والقوانين المنظمة لها.

٣- التعرف على الأثار السلبية التي تنجم عن تلك الظاهرة بأبعادها المختلفة.

مجال البحث:

يتناول المجال البشري في الدراسة صغار السن الذين يعملون في الورش الصناعية الصغيرة من الذكور والإناث في الفئة العمرية من ٦ سنوات الى ١٢ سنة، الفئة التي يمنع القانون ممارستها للعمل تماما تماما، والفئة العمرية من ١٢ سنة الى ١٥ سنة، وهي الفئة التي يمنع القانون اشتغالها بالأعمال ذات الطبيعة الشاقة.

أدوات الدراسة:

استخدمت الدراسة مجموعة من الأدوات لجمع البيانات منها (الوثائق والقوانين- تصميم استبيان للدراسة أحدهما للأطفال العاملين والثاني لأسرهم، كما تم استخدام المقاييس والاختبارات النفسية، وتم تطبيقها على الأطفال).

المنهج المستخدم:

تم استخدام طريقة دراسة الحالة في هذه الدراسة

أهم نتائج الدراسه:

توصلت الدراسة العديد من النتائج ومن أهمها ما يلي:

أ- أن أسر الأطفال العاملين هي في الغالب أسر عمالية سوية ومتماسكة، وهو ما ينفي الإدعاء بأن عمالة الأطفال تعود الى تفكك الأسرة أو تصدعها.

ب- أن العامل الاقتصادي والرغبة في الإنفاق على الأسره يأتي في المرتبة الثالثة بالنسبة لأسباب الانخراط في سوق العمل بعد الفشل في التعليم والرغبة في تعلم صنعة.

ت-سوء التوافق الاجتماعي والعام لدى الأطفال العاملين.

ث- تعرض الأطفال لمخاطر صحية نتيجة الانخراط في بيئة العمل

ج-أوجه الشبه والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الراهنة :

اولا: أوجه شبه :

١-تناولت الدراستان ظاهرة عمالة الأطفال بالدراسة والبحث

٢-كما استخدمت الدراستان طريقة دراسة الحالة.

٣- كلا الدراستين استخدمت الوثائق القوانين كأدوات لجمع البيانات .

ثانيا: أوجه الاختلاف :

١- الدراسات السابقه تناولت ظاهرة عمالة الأطفال بالدراسة بصفة عامة من كافة الجوانب لكي تضع تصور عام للظاهرة والمخاطر التى يتعرض لها الأطفال، أما الدراسة الراهنة فتركز على الحماية التشريعية للطفل العامل ودراسة الواقع الاجتماعي لهذا الطفل.

٢-الدراسة الراهنة فهي أكثر حداثة، حيث أنها اعتمدت على ما نص عليه أحدث قانون للطفل في تحديد عينة الدراسة والذى يمنع القانون تشغيلهم.

٣- الدراسات السابقه استخدمت المقاييس النفسية أما الدراسة الحالية فلم تستخدم تلك المقاييس حيث انها ركزت على حماية الطفل العامل وانتهاك حقوقه.

الدراسة الثالثة: وعنوانها عمالة الأطفال في المنشآت الصناعية الصغيرة ١٩٩٦م دراسة علا مصطفى وعزة كريم

موضوع الدراسة

تناولت الدراسة ظاهرة عمالة الأطفال من كافة جوانبها وذلك لمحاولة التشخيص ومساعدة المجتمع من منظمات حكومية وغير حكومية على تعديل السياسات وإيجاد .

أهداف الدراسة

اتجهت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- التعرف على أهم القوانين واللوائح والاتفاقيات المحلية والدولية التي تنظم عمالة الأطفال، والتعرف على أهم الأنشطة التي يحذر عمل الأطفال بها .

٢- التعرف على الظروف والأوضاع الأسرية التي تحيط بالطفل العامل من حيث المستوى التعليمي والمهني و الاقتصادي للأسرة.

٣- التعرف على مختلف الأعمال التي يقوم بها الأطفال العاملون ومدى خطورتها عليهم .

٤ - التعرف على الحاجات الأساسية للطفل من سكن وغذاء وكساء ولعب ومدى إشباع هذه الحاجات، وأيضا طموحاته المستقبلية .

٥ - التعرف على العلاقة بين الفشل الدراسي وانتشار ظاهرة عمالة الأطفال.

٦- التوصل إلى العلاقة بين الأحوال الاقتصادية لأسرة الطفل العامل وإلتحقاقه بالعمل.

مجالات الدراسة

المجال البشري:

تم اختيار عينة من الأطفال العاملين وعددهم ٥٦٦ مفردة من الذكور والإناث من النطاق الجغرافى للدراسة، وتم اختيار عية عمدية لدراسة الحالة وعددهم ١٨ مفردة.

المجال الجغرافي:

أجريت الدراسة الميدانية في منطقة القاهرة الكبرى محافظة القاهرة والجيزة والقليوبية وتم إختيار منطقتين من كل محافظة بإعتبارهم أكثر الأماكن تكدث وانتشار الورش والمصانع الصغيرة وعمالة الأطفال.

أدوات الدراسة

استخدمت الدراسة المسح الاجتماعي للتعرف على أهم الأبعاد والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والتعليمية لعمالة الأطفال في الورش والمصانع الصغيرة.

المنهج المستخدم: تم استخدام طريقة دراسة الحالة في هذه الدراسة.

أوجه الشبه والاختلاف بين هذه الدراسة السابقة والدراسة الراهنة:

اولا: أوجه الشبه:

١- تناولت الدراستان ظاهرة عمالة الأطفال بالدراسة والبحث.

٢- هدفت الدراستان إلى تعديل السياسات وتعريف المشرع بالواقع الاجتماعي الذي يعيش الطفل العامل .

٣-كلا الدرستان قامت بدراسة اللوائح و القوانين المنظمة لعمل الأطفال.

٤ -كلا الدراستان استخدمت طريقة دراسة الحالة ودليل المقابلة والملاحظة في البحث.

ثانيا: أوجه الاختلاف :

١- الدراسة السابقه ركزت على الأطفال العاملين في المنشآت الصناعية الصغيرة أما الدراسة الراهنة لم تحدد مهنة معينة بل أخذت عينة متنوعة من الأطفال العاملين في مجالات متنوعة حيث أن الهدف هو الوقوف على مدى حصول الطفل على حقوقه بصرف النظر عن نوع العمل الذي يقوم به.

الدراسة الرابعة وعنوانها : تصور مقترح للدور التربوى لبعض الجمعيات الأهلية فى كيفية مواجهة عمالة الأطفال في ضوء تجارب بعض المناطق الدولية ٢٠١٠.

موضوع الدراسة:

تناولت الدراسة ظاهرة عمالة الأطفال بالدراسة والبحث فى ضوء التعرف على دور الجمعيات الأهلية المعنية بحقوق الطفل تجاه هذه الظاهرة، والتعرف على أهم المعوقات التى تعوق الجمعية عن تحقيق أهدافها وأنشطتها تجاه تلك الظاهرة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الاتى:

١-التعرف على حجم ظاهرة عمالة الأطفال في مصر والعوامل المؤدية إليها والأثار المترتبة عليها.

٢-الوقوف على واقع دور الجمعيات الأهلية ببعض محافظات الصعيد تجاه الظاهرة.

٣-وضع تصور مقترح للدور التربوى لبعض الجمعيات الأهلية في كيفية مواجهة ظاهرة عمالة الأطفال في ضوء جهود بعض المنظمات الدولية.

مجالات الدراسة

المجال البشري:

تمثلت عينة البحث فى بعض مدراء بعض الجمعيات الأهلية العاملة بمشروع عمالة الأطفال، بالإضافة إلى عدد من الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين والمنسقين العاملين داخل المشروع بتلك الجمعيات وبلغ عدد الجمعيات التى أجري عليها البحث أحدى عشر جمعية .

المجال الجغرافي:

تمثل المجال الجغرافى للدراسة فى محافظة المنيا وأسيوط وبنى سويف.

أدوات الدراسة:

استخدمت الدراسة أداة الاستبيان فى جمع المعلومات .

أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الراهنة

أولا: أوجه الشبه:

كلا الدراستان تناولت ظاهرة عمالة الأطفال بالدراسة والبحث

أوجه الإختلاف:

اهتمت الدراسة السابقة بدراسة دور الجمعيات الأهلية فى مواجهة ظاهرة عمالة الأطفال اما الدراسة الراهنة اهتمت بدراسة الحماية التشريعية للطفل العامل والواقع الاجتماعي الذى يعيشههذا الطفل.

الدراسات الأجنبية السابقة

الدراسة الأولى بعنوان: تشغيل الأطفال فى ورش السيارات فى بيشاور –باكستان- ٢٠٠٥

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد خصائص الأطفال العاملين في ورش السيارات فى بيشاور بباكستان ، وقد أجرى مسح وصفي فى الفترة من شهر يونيو إلى شهر نوفمبر٢٠٠٥على عدد ٢٠٠ فتى تتراوح أعمارهم بين١٥ – ١٦ عاما ، اختبروا عشوائيا من ٣٢ ورشة، واستخدمت الدراسة استمارة الاستبيان فى جمع البيانات .

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها ما يلى:

١- أن غالبية الفتيان العاملين تلقوا تعليما بسيطا أو لم يتلقوا أي تعليم على الإطلاق.

٢- أن غالبية افراد العينة بدأت العمل فى سن العاشرة .

٣- أن أغلب الأباء تلقوا تعليما بسيطا ويعملون فى وظائف شحيحة الأجر ، وبعضهم عاطلون عن العمل أو متوفون.

٤- أن أكثر الأعراض المرضية الشائعة بين أفراد العينة تمثلت فى إدماع العين بنسبة ٣١% ، والسعال المزمن بنسبة ٢٩% ، وأمراض المعدة بنسبة ٢٢%، كما تعرض ٣٨% من أفراد العينة إلى إصابات بالغة.

الدراسة الثانية :- دراسة إلهي ، نديم ، بيتر ف. أورازيم وغيلهيرمي سيدلاسيك ، بعنوان: "كيف أن العمل كطفل يؤثر على الأجر والدخل والفقر كشخص بالغ؟ سلسلة أوراق مناقشة الحماية الاجتماعية ، رقم ٥١٤ ، البنك الدولي ، مايو٢٠٠٥.

تقيس هذه الدراسة تأثير عمالة الأطفال على أجور البالغين "الذين كانوا يعملون وهم أطفال"، وعلى حدوث الفقر في البرازيل.، فى تلك الدراسة تم استخدام مجموعة بيانات حول أرباح البالغين في البرازيل ، للوقوف على مدى تأثيرعمالة الأطفال على أرباح البالغين من خلال تأثيرها على خبرة العمل .

نتائج الدراسة

•تشير النتائج التجريبية إلى أن الدخول المبكر في القوى العاملة يقلل من سنوات التعليم ويقلل من عوائد كل عام من الدراسة. ومع ذلك ، هناك بعض الأدلة على ان عمل الأطفال أيضًا قد يؤدي إلى إنشاء رأس مال بشري مهني يمكنه رفع أجور الفرد البالغ.، بغض النظر عن الآثار السلبية لعمالة الأطفال وعلى كمية وإنتاجية التعليم .

•وبصرف النظر عن أي آثار إيجابية لعمالة الأطفال ، فإن التأثير الإجمالي هو خفض أجور البالغين في الساعة بنسبة ٢٠٪.

•الأطفال العاملون أقل من ١٢ عاما، أكثر عرضة بنسبة ١٤٪ لأن يكونوا في أدنى شريحتين من حيث الدخل فى المستقبل حينما يصبحون بالغين، مقارنة بالأطفال المتطابقين الذين لم يدخلوا سوق العمل إلا بعد سن ١٢ عامًا.

•- كما تشير النتائج إلى أن عدم تنفيذ السياسات التي تؤخر سن الدخول إلى سوق العمل

تعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابق عرضها ظاهرة عمالة الطفال من جوانب متعددة، إلا أن الدراسة الراهنة اهتمت بدراسة التشريعات والقوانين التى تكفل حماية الطفل العامل كنمط مثالى لمعرفة الفجوة بين الواقع والمثال ، حيث تنتهك حقوق الطفل العامل ، وذلك فى مجتمع متريف يقع فى وسط الدلتا .

سابعا: نوع الدراسة

هى دراسة وصفية حيث تهدف الدراسة الوصفية إلى وصف العمليات الاجتماعية وإكتشاف الوقائع وعرضها وجمع البيانات عنها ومحاولة تفسيرها، وهذا ما قامت عليه هذ الدراسة.

ثامنا: طرق البحث وادوات جمع البيانات

ان هذه الدراسة دراسة كيفية اعتمد على طريقه دراسه الحاله لعدد ٢٠ مبحوث من الأطفال العاملين واستخدمت الدراسه دليل المقابلة في دراسة الحالة لعينه من الأطفال العاملين، كما استخدمة الباحثة الملاحظة .

أ-المقابلة:

وقد استخدمت الباحثة المقابلة المتعمقة شبه المقننة لوقوف على واقع حياة لأطفال العاملين ووضع الطفل في بيئة العمل ومقارنتها بالنمط المثالى المتمثل فيما يجب أن يكون من تطبيق قانون حماية الطفل العامل. ، وقد تم عرض دليل المقابلة على عدد من المحكمين للوصول إلى الشكل النهائى لدليل المقابلة

ب- الملاحظة:

وقد استخدمت الباحثة الملاحظة بدون مشاركة أثناء إجراء المقابلة وذلك لملاحظة مالا يستطيع الطفل التعبير عنه، فقد قامت الباحثة بملاحظة وضع الطفل في بيئة العمل وطريقة تعامله مع الأخرين، مما يثري البحث الميداني.

٥ - مجالات الدراسة:

أ- المجال البشري:

تم اختيار عينه عمدية من الأطفال العاملين بوسط الدلتا "بمدينة طنطا وبعض القرى المجاورة لها"، وعددهم ٢٠ مفردة.، تقع حالات الدراسة في الفئة العمرية من ١٠ إلى ١٥ عام، وجميعم بدأ العمل في سن مبكر، يتراوح ما بين ٩ إلى ١٢ عام .، وتنتمى معظم حالات الدراسة إلى أسر فقيرة تعانى من مشاكل مادية وصحية، وتعانى بعضها من الديون.، وغالبا ما تكون هذه الأسر كبيرة العدد حيث يتراوح عدد أفراد الأسرة ما بين أربع إلى سبع أفراد، مما يجعل نصيب الفرد من دخل الأسر قليل ويضعهم في دائرة الفقر المدقع .، معظم حالات الدراسة تعيش في مجتمع ريفي، ومنهم من يعمل في محل إقامته بالقرية التى يعيش فيها ، والبعض الآخر يذهب إلى المدينة للعمل بالورش والحرف المختلفه بحثا عن الرزق.

ب- المجال المكانى: محافظه الغربيه فى وسط الدلتا، وبالتحديد في مدينه طنطا وبعض القرى المجاورة لها.، وتم اختيار تلك الأماكن لانتشار ظاهرة عمالة الأطفال بها.

تاسعا: النتائج العامة للدراسة ومناقشتها

حيث أن مصر قد صدقت على الاتفاقيات الدولية والعربية الخاصة بحماية الطفل العامل والمنظمة لحقوق الطفل العامل.، وحيث أن قانون الطفل المصرى رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ المعدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ والذى ينص في الباب الأول – الأحكام العامة المادة الأولى " ... تكفل الدولة، كحد أدنى، حقوق الطفل الواردة باتفاقيات حقوق الطفل وغيرها من المواثيق الدوليه ذات الصلة النافذة في مصر" .،وقد تضمن الفصل الأول من الباب الخامس من القانون المشار إليه بعنوان "رعاية الطفل العامل" المواد المنظمة لحقوق الطفل العامل وهى المادة رقم ٤٦ حتى المادة ٦٩ من القانون .، كما نظم الفصل الثالث من القانون بعنوان " الحماية من مخاطر المرور"، القواعد التى من شأنها أن تحمى الطفل من أخطار المرور وقيادة المركبات، وقد إتخذت الباحثة تلك المواد كمعيار في تحليل "حالات الدراسة".

وبناءا على ذلك فقد اتخذت ادراسة قانون الطفل المصرى كمعيار ونمط مثالي في المقارنة بين الواقع والمثال في التحليل الميدانى لحالات الدراسة .

ومن خلال الدراسة النظرية والدراسة الميدانية ودراسة حالة الأطفال العاملين، فقد توصلت الدراسة إلى تحقيق الهدف منها والإجابة عن تساؤلاتها فيما يلى:

١-الإجابة عن التساؤل الرئيسي للدراسة:

توصلت الدراسة إلى أن هناك فجوة بين القانون والواقع الاجتماعي لعمالة الأطفال، فقانون حماية الطفل لا يُطبق ولا يَحصل الطفل علي الحماية التي كفلها له القانون، فالأطفال العاملين يمارسون العمل في غياب تام للقانون والرقابة القانونية ودون أدنى معايير لتطبيق قواعد حماية الطفل، سواء حمايته من العمل دون السن القانونى أو حمايته من المخاطر التى يتعرض لها أثناء العمل، فقانون الطفل المنبثق من الإتفاقيات الدولية والعربية التى صدقت عليها مصر والمعنية بحماية حقوق الطفل بصفة عامة والطفل العامل بصفة خاصة، والتي تم الإشارة إليها في الدراسة النظرية ، تعد حبر على ورق ولا تطبق ولا يصل للطفل العامل الخدمات والرعاية التي انشئت وتم تدبيرها من أجله.، كما يتعرض الأطفال العاملين للاستغلال من قبل أسرهم في المقام الأول ومن قبل أصحاب الأعمال في غياب تام للقانون.، فهناك مسافة بين القوانين والتشريعات المعنية بحقوق الطفل العامل كمثال يحتزى به لحماية الطفل العامل وتحقيق فرص الحياة له وإعطاؤه حقه في التعليم والأمن وإشباع حاجاته، وبين الواقع الذى يؤدي إلى رفض هذا المثال والانحراف عنه .

وتتفق تلك النتيجة مع دراسة برنامج الأغذية العالمى التابع للأمم المتحدة على صعيد مصر(٢٠٠٧) عن مكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال فى مصر، والتى توصلت إلى أن نقص الوعي والقصور في تطبيق التشريعات الخاصة بعمالة الأطفال هى من أهم العوامل المؤدية إلى تلك الظاهرة .

كما اتفقت الدراسة الراهنة مع دراسة Ahad, M., Parry, Y. K., & Willis, E. (2020) عن الاتجاهات غير المباشرة لعمالة الأطفال أثناء أزمة فيروس كورونا، والتى قام بها

قسم علم الاجتماع بجامعة سيلهيت ببنجلاديش بالاشتراك مع كلية التمريض جامعة فلندرز باستراليا.، والتى توصلت إلى أن عمالة الأطفال تنتهك الحقوق الأساسية للأطفال بما في ذلك التعليم والصحة والترفيه وآفاق التنمية الأخرى.

٢-الإجابة على التساؤل الفرعي الأول للدراسة : ما أسباب عمالة الأطفال؟

توصلت إلى أن أسباب عمل الأطفال تتمثل فيما يلي:

أ-أسفرت لدراسة عن أن الفقر عامل رئيسى من عوامل خروج الطفل إلى سوق العمل ، حيث أن معظم حالات الدراسة تنتمى لأسر فقيرة ، فقد أعرب المبحوثون عن أن سبب خروجهم للعمل كان من أجل مساعدة الأسرة ماليا وسد نفقاتها المختلفة، وهناك أسر يساعد الأطفال فيها في سد ديون الأسرة.

واتفقت تلك النتيجة مع دراسة محمد مختار (٢٠١١) عن الأبعاد الاقتصادية لعمالة الأطفال في ظل العولمة – دراسة تطبيقية على مصر، والتى توصلت إلى أن ضعف برامج الحماية الاجتماعية التى تقدمها الدولة للأسر الفقيرة كان من دواعي لجوء الأسر الي بديل لسد احتياجاتها من خلال الدفع بأطفالها إلى العمل .

ب-توصلت الدراسة إلى أن الأزمات والصدمات التي تمر بها الأسر كانت سبب في نزول الطفل للعمل ، مثل وفاة الأب أو مرضه، وكذالك الديون التي تعاني منها الأسرة ، حيث كانت سبب في نزول الأبناء إلى العمل للمشاركة في سد تلك الديون .

وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (Jensen, R. T. (2000 عن تطوير مؤشرات عمالة الأطفال، والتى توصلت إلى أن الأسر الفقيرة في البلدان النامية عادة ما تواجه العديد من الصدمات التى تؤثر على دخل الأسرة ، مثل موت أحد الوالدين وانقطاع دخله، وأن تلك الصدمات الاقتصادية تعد من العوامل المؤثرة في اتجاة الأسر للدفع بابنائها إلى سوق العمل.

- توصلت الدراسة إلى أن التسرب من التعليم، والنظام التعليمي الذي لا يجيد التعامل مع الطفل المتسرب، هي من أهم أسباب عمالة الأطفال، وتتفق تلك التيجة مع ما توصلت اليه معظم الدراسات التى تناولت عمالة الأطفال ، حيث أن جميع الدراسات توصلت إلى أن التسرب من التعليم عامل أساسى من عوامل اتجاه الطفل لسوق العمل

ويتفق ذلك مع دراسة(Al Ganideh, S. F., & Good, L. K. (2015 عن "فهم ممارسات عمالة الأطفال التعسفية في ظل الربيع العربي"، حيث توصلت تلك الدراسة إلى أن الأطفال العاملين غير المتسربين من الدراسة غير قادرين على الحصول على تعليم عالى الجودة، وبذلك فهم محاصرون في مستوى منخفض من التعليم من شأنه أن يبقيهم في دائرة الفقر.

-كما توصلت الدراسة الراهنة إلى أنه في حالة الأطفال المتسربين من التعليم قبل التحاقهم بالعمل، فإن ولي الأمر لم يجد سبيل لإنقاذ الطفل من الشارع وأصدقاء السوء سوى الحاقه بالعمل ليتعلم صنعة تقيه من التواجد بالشارع وتملاء وقت فراغه، ومن ناحية أخرى تؤمن له عملا مستقبليا وتعوض إخفاقه الدراسي وعدم حصوله على شهادة علمية ، فالعمل هنا بديل للتعليم .، وهنا كان التسرب من الدراسة سبب في اتجاه الطفل للعمل .

وهنا تختلف الدراسة الراهنة مع دراسة عادل عازر وناهد رامزي (١٩٩٠) عن عمالة الأطفال في مصر.، التى جعلت التسرب من التعليم في المرتبة الأولى من أسباب عمالة الأطفال والفقر في المرتبة الثالثة، حيث توصلت الدراسة الراهنه إلى أن معظم حالات الدراسة نزلت لسوق العمل قبل التسرب من التعليم وكان الفقر هو الدافع الأساسى وراء ذلك.

ت-توصلت الدراسة الراهنة إلى أن الرغبة في تعلم صنعة تؤمن للطفل عمل مستقبلى كانت من أسباب اتجاه الأطفال لسوق العمل، سواء كان الطفل متسرب من التعليم أو مستمر فى **دراسته.**، ويرتبط ذلك بمشكلة بطالة البالغين من أصحاب الشهادات العلمية، حيث وجدت بعض الأسر الفقيرة أن التعليم لن يحقق لأبنائهم أمان فى المستقبل ولن يعطى نتائج مجدية.

ث- توصلت الدراسة الراهنة إلى أن الأزمات الاجتماعية مثل تفشى وباء كورونا المستجد" " كوفيد ١٩" كان له تأثير على اتجاة الأطفال إلى العمل .، ويتفق ذلك مع الدراسة النظرية .، فقد أدى الإغلاق بسبب تفشى فيروس كورونا المستجد إلى اتجاه العديد من حالات الدراسة إلى العمل، فقد وجدت الأسر الفقيرة أن إغلاق المدارس يمثل فرصة لاستغلال وقت فراغ الأطفال في العمل ، بدلا من الدراسة في المنزل أو عبر الانترنت ، حيث أن معظم حالات الدراسة من الأسر الفقيرة التى تعانى من الأمية فلا يستطيع الوالدين مواكبة التقدم في أسلوب التعليم والتعامل مع الانترنت، وكانت تلك الأسر تكتفي بأن يذهب ابنائهم إلى الدروس الخصوصية فقط واستغلال باقى الوقت في العمل ، ومن هنا ينخفض التحصيل الدراسة لأبنائهم . وتتفق نتيجة الدراسة مع تقرير الصادر من منظمة العمل الدولية واليونيسيف عن تأثير جائحة كوفيد ١٩ على تفاقم مشكلة عمالة الأطفال، والذي جاء به أن الوباء قد أدى إلى زيادة انعدام الأمن اللاقتصادى بشكل عميق، وأدى إلى خسائر في دخل الأسرة، ونتيجة لذلك فإن التوقعات بأن الأطفال يساهمون ماليا يمكن أن تزداد أكثر، ويمكن إجبار الأطفال على العمل في وظائف استغلالية وخطيرة بشكل أكبر، وقد توصل التقرير إلى أن إغلاق المدارس المؤقت إلى تفاقم هذه الاتجاهات، حيث تبحث الأسر عن طرق جديدة لتخصيص وقت للأطفال.

كما تتفق تلك النتيجة مع دراسة Ahad, M., Parry, Y. K., & Willis E (2020)، والتى توصلت إلى أن الأطفال الذين لا يذهبون إلى المدرسة بسبب الإغلاق وتفشى فيروس كورونا المستجد هم عرضة للانضمام إلى القوى العاملة من أولئك الذين يذهبون إلى المدرسة.

ج-توصلت الدراسة إلى نتيجة أخرى أعربت عنها قلة من حالات الدراسة وكانت تتمثل في أن سبب اتجاه الطفل للعمل هو رغبة الوالد في أن يرث أحد الأبناء مهنته .

٣- الاجابة على التساؤل الثانى للدراسة: ما الخصائص الاجتماعية للطفل العامل وأسرته؟

أجابت الدراسة عن هذا التساؤل حيث وجدت أن الخصائص الاجتماعية للطفل العامل وأسرته تتمثل فيما يلى:

ح- وجدت الدراسة أن معظم الأطفال المبحوثين ينتمون الي أسر فقيرة تتميز بالاستقرار الأسري ، فلم يكن التفكك الأسر طابع خاص بتلك الأسر. ويتفق ذلك مع دراسة عادل عازر وناهد رامزي (١٩٩٠) التى توصلت إلى أن الأطفال العاملين يعيشون في أسر فقيرة محدودة الدخل.

خ- الأسر التى ينتمى لها الأطفال العاملين هي أسر كبيرة الحجم، يتراوح عدد أفراد الأسرة ما بين ٤ الي ٧ أفراد.

د- كما أن من أهم خصائص أسر الأطفال العاملين هى أمية الوالدين، فوجدت الباحثة أن الوالدان غير متعلمان ولا يدركان قيمة التعليم والحصول على شهادات علمية، بل يجدا في تأمين مهنة أو حرفة لأطفالهما خيارا أفضل من تأمين شهادة علمية، متأثيرين في نظرتهم هذه ببطالة المتعلمين من الشباب.، ويتفق ذلك مع دراسة Khan, H., Hameed, A., & Afridi, A. K. (2007) عن عمالة الأطفال في ورش السيارات في بيشاور –باكستان- ، والتى توصلت إلى أن أن أغلب الأباء تلقوا تعليما بسيطا ويعملون فى وظائف شحيحة الأجر، وبعضهم عاطلون عن العمل أو متوفون.

ذ- كما أن الأسرة التي يعمل بها طفل غالبا ما نجد أن الأخوة يعملون أيضا، والأخوة البالغين كانوا يعملون في الصغر .

٤-الاجابة عن التساؤل الثالث للدراسة : ما وضع الطفل فى بيئة العمل ؟

أجابت الدراسة الميدانية عن التساؤل الثالث للدراسة حيث توصلت إلى الأتى:

أ-توصلت الدراسة إلى أن الأطفال المبحوثين يعملون في بيئات عمل غير أمنة وتفتقد مقومات الصحة والسلامة المهنية، كما أن أماكن العمل لا يوجد بها مرافق مثل دورات المياه، أو أماكن للراحة وتناول الطعام .، كما أن الأطفال لا يرتدون ملابس تحميهم من مخاطر العمل، ولا يوجد إسعافات أولية بأماكن العمل.

ب-يمكث الأطفال المبحوين أحيانا طول اليوم خارج المنزل لحين العودة من العمل في المساء.، وفي بعض الحالات يسافر الطفل يوميا من قريته إلى المدينة بحثا عن الرزق، مما يمثل مشقة إضافية على طفل ما زال يحتاج إلى الرعاية .

ت-ويقوم الأطفال المبحوثين بأعمال تفوق قدراتهم الجسدية والعقلية ولا تتناسب مع عمر الطفل، كما يستخدم الطفل أدوات وميكنة تمثل خطورة على صحته وحياه في بعض الأحيان.

ث-كما يتعرض الأطفال العاملين في مهنة قيادة التوكتوك إلى مخاطر عديدة أهما خطر التعرض للحوادث والخطف.

ج-يتعرض الأطفال العاملين للإيذاء البدني والنفسى من خلل التعرض للضرب والاهانة من أرباب الأعمال.

أ-الإجابة عن التساؤل الرابع للدراسة : ما تأثير عمل الأطفال على الطفل العامل؟

ب- كان معظم الأطفال العاملين يعانون من التقزم وسوء التغذية ، نتيجة الفقر، ونتيجة تناول الوجبات الغذائية غير المتكاملة خارج المنزل في أماكن العمل ، حيث يقومون بشراء الأكل من الشارع من مصادر غير أمنه ، وغالبا تكون وجبات غير مفيدة تفتقد للفاكهة والخضروات والمواد الغذائية المطلوبة لنمو الطفل نموا سليما .

ت-بالرغم من علامات سوء التغذية على معظم الأطفال العامين في عينة الدراسة، فإن هؤلاء الأطفال يتحدثون بلغة الرجال، وصورته الذهنية عن لأتفسهم تتمثل في كونهم رجل لا أطفال،

كما أنهم لا يريدون أن يعاملهم الأخرون كأطفل.، وقد نتج ذلك عن إختلاط الطفل المبكر بالشارع ومجتمع العمال .

ث-كما توصلت الدراسة إلى أن لعمالة الأطفال أثار سلبية على الأطفال العاملين حيث تم تعرضهم لمخاطر عديدة أثناء العمل، فمنهم من أصيب بأمراض مزمنة مثل الربو وحساسية الصدر، ومنهم من أصيب بالجروح العميقة نتيجة استخدام أدوات غير أمنه، هذا بالاضافة إلى تعرضهم لخطر الحوادث والخطف بالنسبة للأطفال العاملون في قيادة التكاتك، كما أنهم يتعرضون للإهانة من خلال سوء معاملة أرباب الأعمال من ضرب وسب.، كما يتعرض هؤلاء الأطفال للعديد من أنماط السلوك السلبية التى تؤثر على أخلاقهم.

ح-كما أن لعمالة الأطفال أثار سلبية على المجتمع، فهى تعيد إنتاج الفقر والأمية ، فتنتج لنا في المستقبل "عمال وسائقين..الخ" أميين، يحملون ثقافة لا تواكب التقدم العلمى والتنمية الاجتماعية.

٥-الاجابة عن التساؤل الخامس للدراسة : ما حقوق الطفل العامل ؟

أجابت الدراسة النظرية فى الفصل الثالث عن التساؤل الخامس للدراسة، حيث تعرفت الدراسة على أهم الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الطفل العامل، وهي تمثل الحدود القانونية لعمالة الأطفال وتوفر أساسًا للإجراءات الوطنية والدولية لإنهائها والتى صدقت عليها العديد من الدول ومنهم مصر. وتعرفت الدراسة على أهم القوانين المصرية المعنية بحقوق الطفل المتمثلة في دستور مصر ٢٠١٤ وقانون الطفل المصرى رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ المعدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨.

وتتفق الاتفاقيات العالمية والعربية والقوانين المصرية على مبدأ حماية الطفل بصفة عامة والطفل العامل بصفة خاصة ، وقد وضعت قيود وشروط لعمل الأطفال وحددت السن الذى يسمح فيه للطفل بالعمل كما حددت السن الذى يسمح فيه بالتدريب ، ووضعت قيود وشروط لعمل الأطفال وقواعد ومعايير عامة لحمايته في بيئة العمل ، كما منعت جميعها أسوأ أشكال عمل الأطفال كما أوضحت الدراسة الميدانية ذلك بالتفصيل.

٦-الاجابة عن التساؤل السادس للدراسة : ما مدى حصول الطفل العامل على حقوقه ؟

توصلت الدراسة الميدانية إلى أن الطفل العامل لا يحصل على حقوقه التى كفلها له القانون، حيث يعمل الأطفال المبحوثين دون السن القانونى ، فمعظم حالات الدراسة دخلت سوق العمل بداية من سن العاشرة، كما أنهم يعملون فى أعمال خطرة تضر بسلامتهم، وفي بيئات عمل تفتقد شروط السلامة والصحة المهنية التى نص عليها قانون الطفل.

ومن هنا انتهت الدراسة إلى أن الأطفال المبحوثين يعملون بالمخالفة لقانون الطفل، فالقانون لم يطبق ، والطفل العامل لم يحصل على الحماية التى وردت فى القانون والاتفاقيات الدولية والعربية والتى وضعت من أجله.

توصيات الدراسة

مما سبق توصى الدراسة بإتخاذ التدابير الأتية:

١- العمل على تشديد الرقابة على وتطبيق القوانين بحزم وفاعلية.

٢- إلزام أصحاب العمل الذين يعمل لديهم أطفال بصفة قانونية بتطبيق القانون والالتزام بشروط وظروف عمل الأطفال .
٣- إنشاء أو تطوير آليات التفتيش والرقابة على عمل الأطفال.
٤- اعطاء حوافز للأطفال العاملين مقابل التحاقهم بالتعليم وتفوقهم فيه أثناء عملهم.
٥- تحفيز مراكز الشباب والنوادى في المناطق ذات الكثافة المرتفعة في عمالة الأطفال على فتح فصول للتعليم المهنى للأطفال بالمجان، وتشجيعهم على الاشتراك في البرامج والأنشطة الاجتماعية والرياضية.
٦- إخضاع جميع الأطفال العاملين لتأمين صحى شامل.
٧- العمل على تطبيق سياسات أمن صناعى صارمة على المؤسسات التى يعمل بها الأطفال بشكل قانوني، مع وضع شروط إضافية لحماية الأطفال.
٨- التوسع في دعم الأسر الفقيرة التى تدفع ابنائها للعمل، وذلك من خلال منحها قروضا ميسرة لإقامة المشروعات الصغيرة.
٩- ايجاد آليات حديثة تعمل على مكافحة الفقر لمواجهة دفع الأطفال إلى سوق العمل.

قائمة المراجع

اولا: المراجع العربية:

١-أحمد محمد الرفاعى، المدخل للعلوم القانونية، كلية الحقوق جامعة بنها ، ٢٠٠٧.
٢- الأمم المتحدة – برنامج الأغذية العالمى WFP، مكافحة أسوأ أشكال عمال الأطفال من خلال التعليم في مصر، تحديد أسوأ أشكال عمل الطفال في بنى سويف وأسيوط وسوهاج والبحر الاحمر، مايو ٢٠٠٧ .
٣- البنك الدولى، فقر التعلم:إقامة الأساس لرأس المال البشرى، واشنطن، اكتوبر ٢٠١٩.
٤-جامعة الدول العربية ، تونس ، خطة العمل العربية الثانية للطفولة ٢٠٠٤- ٢٠١٥.
٥- رئاسة مجلس الوزراء ، المجلس القومى للطفولة والامومة ، قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ والمعدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨
٦- رانيا فاروق ، دور منظمة العمل العربية في مجال عمل الأطفال، المجلس العربى للطفولة والتنمية، القاهرة ، ٢٠١٥.
٧- ريما الشوبكى ،استغلال الأطفال اقتصاديا، المركز الفلسطينى للارشاد، ١٩٩٩.
٨- سامية محمد جابر، القانون والضوابط الاجتماعية – مدخل علم الاجتماع إلى فهم التوازن في المجتمع، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية .
٩- صلاح الفوال، علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق، القاهرة، دار الفكر العربي،١٩٩٦.
١٠- صلاح علي حسين، التنظيم القانونى لعمل الأطفال ، دراسة مقارنة بين الاتفاقيات الدولية والعربية وتشريعات الدول العربية، دار النهضة العربية، القاهرة ، ٢٠٠٨ .
١١-فريدة النقاش ، طفلات التراحيل – قهر مركب -، ندوة عمالة الأطفال في الزراعة المخاطر والمحاذير، المنوفية، كلية الآداب جامعة المنوفية، ٢٠٠٥.

١٢-عادل عازر وآخرين، إشكالية تطبيق حقوق الطفل في الواقع المصري، إمديست ، الجيزة، ١٩٩٩
١٣-عادل عازر، وناهد رمزى، عمالة الاطفال فى مصر،القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٩.
١٤-عادل عبد الغفار، دور الاعلام فى دعم قضايا مكافحة عمل الأطفال، ورشة العمل الإقليمية حول سياسات الحد من عمل الأطفال ، منظمة العمل العربية ، شرم الشيخ ، ديسمبر ٢٠١٥ ٤.
١٥-عبد الباسط عبد المعطى، تشغيل الأطفال فى الريف بين ضروريات الأسرة المعيشية والاستغلال الاجتماعى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة .
١٦- عبد الباسط عبد المعطى، بحوث فى حاجات الطفولة العربية- قراءة تحليلية، القاهرة، المجلس العربى للطفولة والتنمية ومركز البحوث العربية، ١٩٩٦.
١٧- عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٧٧.
١٨-عبد الرءوف الضبع عمالة الأطفال - المدخلات والمخرجات- دراسة ميدانية على الأطفال العاملين بورش إصلاح السيارات بمدينة سوهاج -مؤتمر كلية الخدمة بالفيوم جامعة القاهرة ١٩٩٣.
١٩-علا مصطفى وأخرين، الاطفال العاملون فى الحضر – دراسة استطلاعية فى مدينة السويس، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٩.
٢٠-علا مصطفي، الأطفال العاملين- الحاضر والمستقبل، مؤتمر الطفل وأفاق المستقبل في القرن الحادى والعشرين، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٣.
٢١-علا مصطفى وعزة كريم، عمل الأطفال فى المنشأت الصناعية الصغيرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ١٩٩٦
٢٢-محمد خفاجى، التنظيم القانونى لحقوق الطفل والأمومة فى ضوء قانون الطفل المصرى واتجاهات المنظمات الدولية والأمم المتمدينة، ط٢، القاهرة، كلية رياض الأطفال ، ١٩٩٧.
٢٣-مصطفى خلف عبد الجواد، قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، مراجعة محمد الجوهرى، لقاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ،٢٠٠٢
٢٤-مكتب العمل العربى، الأحداث فى قوانين العمل العربية والأجنبية- دراسة مقارنة، القاهرة، ، ١٩٩٤.
٢٥-منال محمد عباس، عمالة الأطفال – الأبعاد الاجتماعية والقانونية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠١١.
٢٦-منظمة العمل الدولية - ووزارة القوى العاملة المصرية، الخطة الوطنية لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال في مصر ودعم الأسرة (٢٠١٨-٢٠٢٥)، يونيو ٢٠١٨.
٢٧-ناهد رمزى وأخرين، استغلال الأطفال في العمل في اطار الاتجار بالبشر، مشروع بحوث الاتجار بالبشر في المجتمع المصري، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة، ٢٠١٠.

٢٨-نجوى حسين خليل، الاتجار بالبشر في المجتمع المصري ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ، ٢٠١٠.
٢٩- هويدا عدلي، الفقر والسياسات العامة في مصر – دراسة توثيقية تحليلية، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٥ .
ثانيا: الدوريات
٣٠- انتصار السيد المغاورى، دور منظمات المجتمع المدنى في مكافحة عمالة الأطفال في مصر في ضوء الاتفاقيات الدولية لعمالة الأطفال، المجلة العلمية لكلية التربية للطفولة المبكرة جامعة المنصورة،المجلد ٥، العدد ٢ ، ٢٠١٨.
٣١- سوسن شاكر عبد المجيد، الأبعاد الاجتماعية والنفسية والتربوية لظاهرة عمل الأطفال، الحوار المتمدن، العدد ٣٧٠٩، ابريل ٢٠١٢.
٣٢- نادرة وهدان، عمالة الأطفال وانعكاساتها على الأسرة المصرية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مجلد ٤ ، القاهرة ، ١٩٩٦.
ثالثا:الرسائل العلمية:
٣٣- دعاء عبد اللطيف ، تصور مقترح للدور التربوى لبعض الجمعيات الأهلية في كيفية مواجهة عمالة الأطفال فى ضوء تجارب بعض المناطق الدولية، رسالة ماجستير، كلية التربية جامعة المنيا، ٢٠١٠.
٣٤- محمد مختار الفاضى، الأبعاد الاقتصادية لعمالة الأطفال فى ظل العولمة – دراسة تطبيقية على مصر، رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق جامعة الاسكندرية، ٢٠١١.
٣٥- منال محمد عباس، الأبعاد الاجتماعية والبيئية لعمالة الأطفال "دراسة سوسيوأيكولوجية بمدينة الاسكندرية"، دراسة ماجستير جامعة الاسكندرية ، ٢٠٠٤.
رابعا: تقارير واحصائيات ومؤتمرات:
٣٦-التقرير العالمى بموجب متابعة اعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل،٢٠٠٢
٣٧- إحصائية عمالة الأطفال، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة ، ٢٠١١.
٣٨-المسح الديموجرافى والصحى بمصر لعام ٢٠٠٥.
٣٩-برنامج الامم المتحدة الانمائى بالاشتراك مع وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والمعهد القومي للتخطيط، تقرير أهداف التنمية المستدامة: مصر ٢٠٣٠ ، نوفمبر ، ٢٠١٨
خامسا: المراجع المترجمة:
٤٠-أنتونى جيدنز، مقدمة نقدية فى علم الاجتماع، ترجمة أحمد زايد وأخرين، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية كلية الأداب جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢، ص ٢٦١.
٤١-جوناثان تيرنر، بناء نظرية علم الاجتماع، ترجمة محمد سعيد فرح، الاسكندرية، منشأة المعارف، ٢٠٠٥.

٤٢-فيليب جونز، النظريات الاجتماعية والممارسات البحثية، ترجمة محمد ياسر الخواجه، القاهرة، مصر العربية للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.
٤٣-نيقولا تيماشيف، نظرية على الاجتماع طبيعتها وتطورها، ترجمة محمد الجوهرى وأخرين، ط٦، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٠.

سادسا: القوانين والاتفاقيات:

٤٤-الاتفاقية العربية رقم ١ لعام ١٩٦٦ بشأن مستويات العمل
https://alolabor.org/16288
٤٥-الأمم المتحدة، اتفاقية الحد الأدنى لسن الإلتحاق بالعمل ١٣٨
https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/MinimumAge.aspx
٤٦-المجلس العربى للطفولة والتنمية، ميثاق حقوق الطفل العربى
https://www.arabccd.org/page/251
٤٧-قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ومذكرته الإيضاحية ولائحته التنفيذية،تقديم -فاروق سيف النصر، القاهرة، وزارة العدل- الإدارة العامة للتشريع، ١٩٩٨.
٤٨-منظمة العمل العربية ، الاتفاقية العربية رقم ١٨ لعام ١٩٩٦ بشأن عمل الأحداث.
٤٩-مبادئ ميثاق حقوق الطفل العربى.
٥٠-منظمة العمل العربية ، الاتفاقية العربية رقم ١٨ لعام ١٩٩٦ بشأن عمل الأحداث.

سابعا: المراجع الأجنبية:

1-Al Ganideh, S. F., & Good, L. K. (2015). Understanding abusive child labor practices in the shadow of the Arab Spring. *Journal of Children's Services*, *10*(1).
2-Children's Fund, 'COVID-19 and Child Labour: A time of crisis, a time to act', , , 2020..
3-Dayıoğlu, M. (2013). Impact of unpaid household services on the measurement of child labour. *MICS Methodological Papers*, (2).
4-ILO , & UNICEF. (2020). COVID-19 and Child Labour: A time of crisis, a time to act. *New York: UNICEF*
5-ILO , & UNICEF. (2021). Executive-Summary, Child Labour: Global estimates 2020, trends and the road forward. *New York: ILO & UNICEF*
6-Ilahi, N., Orazem, P. F., & Sedlacek, G. (2005). *How does working as a child affect wage, income, and poverty as an adult?* (No. 32745). The World Bank.
7-International Labour Office. (2017). Global estimates of child labour: results and trends, 2012-2016*. Geneva: ILO*.

8-Jensen, R. T. (2000). *Development of indicators on child labor: a report to the International Program on the Elimination of Child Labor at the International Labor Organization*. RT Jensen.
9-Khan, H., Hameed, A., & Afridi, A. K. (2007). Study on child labour in automobile workshops of Peshawar, Pakistan. *EMHJ-Eastern Mediterranean Health Journal, 13 (6), 1497-1502, 2007*.
10-Muhumuza, T. (2015). Does access to local markets influence child labor? Evidence from rural Uganda. *African Journal of Economic and Management Studies,6* (4).
11-UNICEF. (2017). Making cash transfers work for children and families. *New York: UNICEF*.
12-UNICEF, & ESARO, T. (2015). Social Cash Transfers and Children's Outcomes: A review of evidence from Africa.
13-UNICEF, & ILO. (2021). Child Labour: Global estimates 2020, trends and the road forward.
14-UNICEF,& ILO (2021). Last updated: February 2021, SDG indicator metadata (Harmonized metadata template - format version 1.0)

ثانيا: المراجع الأجنبية من الإنترنت:

15- Ahad, M., Parry, Y. K., & Willis, E. (2020). Spillover trends of child labor during the coronavirus crisis-An unnoticed wake-up call. *Frontiers in Public Health*, *8*, 488. https://internal-journal.frontiersin.org/articles/10.3389/fpubh.2020.00488/full
16- Basu, K. (1999). Child labor: cause, consequence, and cure, with remarks on international labor standards. *Journal of Economic literature*, *37*(3), 1083-1119. http://www.jstor.org/stable/2564873 .

The phenomenon of child labour between law and social reality

BY

Mai Asem Rizq Elhilali

Prof. Dr. Mohammed Saeed Farah

Professor of Sociology, Faculty of Arts_ Tanta University

Prof. Dr. Mohammed Yasser Al-Khawaja

Professor of Sociology, Faculty of Arts_ Tanta University

Abstract:

The phenomenon of child labor is one of the most dangerous phenomena that the whole world suffers from, it represents a great danger to children and their societies alike, as children are still in the process of physical and mental development, and their structure and ability to endure differ from the structure and ability of adults, but poverty pushes parents to want to exploit their children early (Arab Labor Office 1994), which exposes these children to deprivation of their rights enjoyed by children of the same age, which are guaranteed to them by all divine legislation. In this context, there has been a global interest in the phenomenon of child labor and its own global conventions have been concluded, and the laws and legislation regulating it have been enacted., The Egyptian state has guaranteed children their rights and enacted legislation and laws that will provide them with protection from danger and from working in conditions harmful to their health, and has adhered to many international conventions on the protection of the rights of the working child, although there is a steady increase in the number of working children under the age that allows It contains the law (Rania Farouk 2015, p. 5).

Through the theoretical study, the field study and the study of the case of working children, the study answered its main question in the affirmative, the study concluded that there is a gap between the law and the social reality of child labor, the Child Protection Law does not apply and the child does not receive the protection guaranteed to him by the law, working children practice work in the complete absence of the law and legal control and without the slightest standards for the application of child protection rules, whether protecting him from working under the legal age or protecting him from the risks to which he is exposed. During the work, this part answered the distance between laws and legislation on the rights of the working child as an example to be followed to protect the child, achieve life opportunities, his right to education, security and satisfy his needs and the reality that leads to the rejection and deviation from this example.
Working children are exploited primarily by their families and by employers in the complete absence of the law.

key words: Child Labor , Child Rights , Social Reality.